



موجزات السياسات | السياسة

قراءة فلسطينية للربيع العربي

كتبه: جمیل هلال · مايو 2011

لمحة عامة

يتساءل جمهور الشباب الفلسطيني كيف يمكن للثورات الديمقراطية الشعبية في البلدان العربية أن تردد نضالهم الوطني. فهم من فجر الانتفاضة الأولى سنة 1987 وكانوا وقود الانتفاضة الثانية في عام 2000. وهم يؤمنون بأن لهم دوراً يؤدونه في ثورات الشباب العربي الساعي للتغيير الديمقراطي. كما إن التنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني الفلسطينية تبحث عن أجوبة لهذا التساؤل. يرى مستشار الشبكة لشؤون السياسات جمیل هلال في مقالته هذه بأنه لا يمكن الحصول على هذه الأجوبة من الخارج، وإنما فقط من خلال فهم الشرط الفلسطيني الذي يختلف، في جوانب مهمة، عن الشرط الذي توالدت فيه الانتفاضات العربية. ويبيّن هلال بعض المبادئ الأساسية اللازمة لقيام "ربيع فلسطيني" بما فيها جسم سياسي موحد من جديد، وآليات للتمثيل، وتعديدية سياسية وفكرية.

الشرط الفلسطيني

إن الشعب الفلسطيني هو الشعب العربي الوحيد الذي ينقصه دولة وطنية، وتواجهه مكوناته المتعددة ظروفاً وأوضاعاً مختلفة نجد بينها سيطرة الاستعمار الاستيطاني وفرض الحصار الخانق وممارسة التمييز القومي والعنصري والتعرض لمقتنيات حالات اللجوء والشتات والمنفى. وهذا، فإن القضية الوطنية لا تتفصل عن القضية الديمقراطية. ومنذ عام 1993، عملت اتفاقات أوسلو على مأسسة تشتت الشعب الفلسطيني. ونتيجةً لذلك، غدت العديد من

القضايا بحاجةٍ إلى تحليل. وهذا يشمل برنامجاً وطنياً في مرحلة ما بعد أوسلو؛ والافتقار إلى قيادة فلسطينية وطنية موحدة تحظى بالشرعية من غالبية الشعب الفلسطيني؛ وغياب مؤسسات وطنية تشريعية وتنفيذية جامعة؛ والانقسامات في الحركة الوطنية.

لقد ظلت مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية منذ أوسلو مهمشةً، فقد جرى تذويبها فعليّاً في السلطة الفلسطينية وهي سلطة الحكم الذاتي محدودة الصلاحيات التي أنشئت في عام 1994. وفي تلك الأثناء، تراجع الدور الذي كانت تضطلع به اتحادات منظمة التحرير القطاعية والمهنية – الطلابية والنسائية والعمالية وتلك الخاصة بالمهندسين والمعلمين والكتاب والصحفيين وغيرهم – من حيث إشراف كل مكونات الشعب الفلسطيني في النضال الوطني التحريري. وأخذت المؤسسات والآليات التي كانت تجمع الحركة الوطنية الفلسطينية بالشعب الفلسطيني إبان السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي تتآكل تدريجياً. وكانت المحصلة أن انسلت خيوط النسيج الذي كان يوحد النضال من أجل الحقوق الوطنية والديمقراطية والإنسانية.

إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية

بات من الواضح أن تطلعات الفلسطينيين في تقرير المصير والحرية والديمقراطية لن تتحقق ما لم يعيدوا بناء حركتهم الوطنية. ولكن كيف يمكن إعادة بنائها على أساس تمثيلية بما يشرك قواعدها الاجتماعية في فلسطين التاريخية وخارجها؟ استناداً إلى مراجعة تجربة منظمة التحرير في عقودها الثلاثة الأولى تبرز الحاجة إلى الأسس التالية في عملية إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية:

إعادة توحيد الجسم السياسي الفلسطيني

ينبغي أن تحظى كل مكونات الشعب الفلسطيني داخل فلسطين التاريخية وخارجها بالتمثيل بما يتاسب وأوضاع وخصوصيات كل تجمع فلسطيني. وبعبارة أخرى، ينبغي للمجلس الوطني الفلسطيني أن يتناول المطالب المُلحة والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي



تواجـه كل مـكون من المـكونـات الـثـلـاثـة الرـئـيـسـية لـلـشـعـب الـفـلـسـطـينـي. فالـفـلـسـطـينـيون دـاخـلـ الخطـ الأخـضر (المـقـيمـون فـي إـسـرـائـيل) يـعـكـفـون عـلـى مـحـارـبة التـميـز العـنـصـري وـالـسـعـي لـلـحـصـول عـلـى حقوقـهم الـقـومـيـة بـوـصـفـهم أـقـلـيـة. أما الفـلـسـطـينـيون فـي الضـفـة الغـرـبـيـة وـقـطـاع غـزـة فـيـنـاضـلـون لإـنـهـاء الـاحـتـالـلـ الـاسـتـيـطـانـي الـاسـتـعـمـارـي لـأـرـاضـيـهم وـضـدـ الحـصـارـ. وبـالـمـثـلـ، يـسـعـيـ الفـلـسـطـينـيون فـي الشـتـات لـإـبقاءـ حـقـهم فـي العـودـة إـلـى موـطـنـهـم حـيـاً وـمـنـ أجلـ رـفـعـ الـوـصـاـيـةـ الـأـمـنـيـةـ عـنـ الـمـخـيمـاتـ فـي الـبـلـادـانـ الـتـي يـعـيـشـونـ فـيـهاـ، وـكـذـالـكـ لـلـحـصـولـ عـلـى اـعـتـرـافـ بـحـقـوـقـهـمـ الـمـدـنـيـةـ.

تشـكـلـ مـجمـوعـاتـ الـحـقـوقـ الـمـخـلـفةـ هـذـهـ مـكـونـاتـ النـضـالـ الـفـلـسـطـينـيـ منـ أـجـلـ تـقـرـيرـ المصـبـirـ وـالـتـحرـرـ الـوطـنـيـ. وـإـنـ لـمـنـ مـصـلـحةـ الشـعـبـ الـفـلـسـطـينـيـ بـأـكـملـهـ أـنـ يـزـوـلـ الـاحـتـالـلـ، وـأـنـ يـزـوـلـ التـميـزـ العـنـصـريـ، وـأـنـ يـدـرـكـ حـقـ العـودـةـ. وـعـنـدـماـ تـؤـخـذـ مـعـاًـ، فـإـنـ إـعـمـالـ هـذـهـ الـحـقـوقـ سـوـفـ يـعـالـجـ الـظـلـمـ التـارـيـخـيـ الـذـيـ لـحـقـ بـالـفـلـسـطـينـيـنـ. وـلـفـدـ كـانـتـ المـرـةـ الـوـحـيدـةـ الـتـيـ نـشـبـ فـيـهـاـ تـعـارـضـ بـيـنـ تـطـلـعـاتـ مـكـونـاتـ الشـعـبـ الـفـلـسـطـينـيـ عـنـدـماـ تـحـرـكـ مـكـونـ وـاحـدـ مـنـهـاـ لـتـحـقـيقـ مـطـالـبـهـ الـمـلـحةـ وـحـسـبـ (الأـمـرـ الـذـيـ مـثـلـهـ اـتـقـاقـ أـوـسـلـوـ)، وـهـوـ مـاـ اـخـتـرـلـ الـقـضـيـةـ الـفـلـسـطـينـيـةـ فـيـ إـنـهـاءـ اـحـتـالـلـ الـأـرـاضـيـ الـمـحـتـلـةـ فـيـ عـامـ 1967ـ. وـلـهـذـاـ السـبـبـ شـعـرـ الـكـثـيـرـونـ (وـتـحـديـداـ بـيـنـ الـأـقـلـيـةـ الـفـلـسـطـينـيـةـ دـاخـلـ الخطـ الأخـضرـ، وـفـيـ الشـتـاتـ)ـ بـأـنـ اـتـقـاقـاتـ أـوـسـلـوـ قدـ أـفـضـتـ إـلـىـ تـجزـئـةـ الشـعـبـ الـفـلـسـطـينـيـ بـتـجـاهـلـ تـارـيـخـهـ السـابـقـ لـعـامـ 1967ـ.

آليـاتـ التـمـثـيلـ

تـشـكـلـ آليـاتـ التـمـثـيلـ الـدـيمـقـراـطيـ أحدـ التـحـديـاتـ. إنـ السـدـبـلـ لـمـشـارـكـةـ كـلـ تـجـمعـ مـنـ تـجـمعـاتـ الشـعـبـ الـفـلـسـطـينـيـ فـيـ عمـلـيـةـ اـنـتـخـابـيـةـ لـاختـيـارـ مـمـثـلـيـهـ فـيـ المـجـلـسـ الـوطـنـيـ الـفـلـسـطـينـيـ نـقـضـيـ درـاسـةـ مـتـمـعـنةـ تـؤـقـيمـ أـفـضـلـ الـأـمـثلـةـ التـارـيـخـيـةـ وـأـنـسـبـهاـ. وـيـمـكـنـ أـنـ تـنـتـراـوـحـ هـذـهـ السـبـلـ بـيـنـ الـاـنـتـخـابـ الـمـباـشـرـ كـمـاـ يـجـريـ فـيـ الـأـرـاضـيـ الـفـلـسـطـينـيـةـ الـمـحـتـلـةـ فـيـ إـطـارـ اـنـتـخـابـ الـمـجـلـسـ الـشـرـعيـ الـفـلـسـطـينـيـ (وـهـوـ أـمـرـ يـمـكـنـ أـنـ تـعـطـلـ تـنـفـيـذـهـ إـسـرـائـيلـ)، وـالـاـنـتـخـابـ عـبـرـ شـبـكةـ الـإـنـتـرـنـتـ، وـعـبـرـ اـتـقـاقـ مـعـ الدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ ذاتـ الـتـجـمعـاتـ الـفـلـسـطـينـيـةـ، وـطـرـقـ أـخـرىـ يـمـكـنـ اـتـقـاقـ عـلـيـهـاـ.

سوف تكون هناك تحديات أكبر في أوساط اللاجئين والمنفيين وكذلك بالنسبة للأقليات الفلسطينية في إسرائيل. وعلى الرغم من أنه يمكن استخدام سجلات وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، على سبيل المثال، في تجمعات اللاجئين في البلدان العربية من أجل وضع قوائم بأولئك المؤهلين للتصويت والترشح في الشتات، فهل سيكون الفلسطينيون في الأردن على استعداد للتعریف بأنفسهم كفلسطينيين بغية التصويت، في وقت يشرع الأردن فيه بسحب الجنسية من الأردنيين المنحدرين من أصول فلسطينية؟ كما إن الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل سيواجهون عواقب وخيمة إذا ما شاركوا في انتخاب ممثليهم في المجلس الوطني الفلسطيني. ومع ذلك، يمكن إيجاد طرق أخرى للتعبير عن آرائهم. وفي الماضي، عبروا عن آرائهم وتطلعاتهم دون الحاجة لأن يكونوا أعضاء رسميين في المجلس الوطني الفلسطيني.

ومن الجدير بالذكر أن القانون الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ينص على وجوب انتخاب أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني انتخاباً مباشراً. ومع ذلك، اعتمد المجلس الوطني الفلسطيني إلى حد كبير على نظام الحصص، كما فعلت بعض التنظيمات الجماهيرية، وبذلك تقسمت المقاعد بين الفصائل السياسية بحسب نظام حصص محدد – تستأثر فيه حركة فتح بنصف عدد المقاعد زائد واحد في الأمانات العامة، وتتوزع البقية بين أعضاء الجماعات الأخرى. وكان اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين الاستثناء الوحيد لذلك، إذ لم تستحوذ حركة فتح على الأغلبية وانعكس على تكوين الأمانة العامة خلال سنوات السبعينيات ومطلع الثمانينيات.

لقد قاد نظام الحصص، عملياً، إلى شللٍ مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وحدَّ من المنافسة السليمة والдинاميات المطلوبة لضمان تمثيل حقيقي لجماهير الناخبيين الفلسطينيين وهو ما كان يمكن تحقيقه باتباع أساليب أخرى كالتمثيل النسبي. لقد أُجريت الانتخابات المباشرة في بعض فروع الاتحادات الطلابية (كما لا تزال الحال في جامعات الضفة الغربية وقطاع غزة) وأحياناً في فروع الاتحادات الأخرى، رغم أن أولئك المتواجدون خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة كانوا مضطرين للتماشي مع نظام الحصص. كما استُخدمت هذه الانتخابات أيضاً كوسيلة لتجنب مخاوف الحكومات المضيفة حيال الوضع الفلسطيني للمقيمين فيها –

وخشية الحكومات العربية من أن شعوبها قد تطالب بإجراء انتخابات. ومن الناحية النظرية، ينبغي لموجة الديمقراطية التي ساقتها الثورات العربية أن تسهل على التجمعات الفلسطينية مهمة عقد انتخابات مباشرة في البلدان المضيفة.

ضمان التعددية السياسية والفكرية

لا ينبغي استبعاد أي مشاركة فلسطينية سياسية أو فكرية في إعادة بناء منظمة التحرير ومجلسها الوطني الفلسطيني الجديد. ولقد كانت هذه هي الحال داخل منظمة التحرير الفلسطينية قبل أوسلو، إذ كانت التكوين السياسي يتراوح بين اليسار واليمين وبين الإسلامي والعلماني. وكانت هذه أحد مواطن القوة في منظمة التحرير، حيث كان لكل الفصائل الحق في إسماع صوتها وتعبير عن آرائها وموافقتها، كما كان لجميع المنظمات السياسية المنضوية في منظمة التحرير الفلسطينية (بما فيها اليسارية، والفتحاوية، والقومية) منشوراتها، وتنظيماتها المدنية والعسكرية المستقلة، وأجهزتها الأمنية، وموقفها الأيديولوجية.

وبالطبع، فإن التعددية لا تعني أن تفعل التنظيمات السياسية ما يحلو لها على الصعيد الوطني، وإنما يتعمّن عليها أن تعمل في حدود الميثاق الوطني وقرارات الإجماع. فقد كان التقليد السائد داخل منظمة التحرير الفلسطينية في مرحلة ما قبل أوسلو أن تعقد اجتماعات مطولة للتقرير في القضايا الوطنية من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. ولا بد لكل مكون من مكونات الشعب الفلسطيني أن يأخذ في الحسبان مصالح المكونات الأخرى. فعلى سبيل المثال، إذا اتّخذ قرار بتبني المقاومة المسلحة، فإنه ينبغي لهذا القرار أن يحدد المناطق التي ستكون ساحةً لهذه المقاومة (مثلاً المناطق الخاضعة للاحتلال العسكري الإسرائيلي المباشر أو من حدود معينة دون أخرى). ولا بد أن يكون التنفيذ خاضعاً لاعتبارات معينة، بما فيها تلك التي ينص عليها القانون الدولي الذي يُقرّ بحق الشعوب في مقاومة المحتل ولكنه يحظر الهجمات ضد المدنيين سواء على يد الدول أم الأفراد.

لقد أضحت السلطات القائمة منذ عام 2007 في الضفة الغربية وقطاع غزة أقل تسامحاً مع حرية التعبير والتنظيم مما كانت عليه الحال من قبل. فقد عملت كل واحدة منها على تقييد حقوق المتعاطفين مع الأخرى (المتعاطفين مع فتح في غزة والمتعاطفين مع حماس في

الضفة الغربية). ويؤمل أن يُفضي التقارب بين حركة فتح وحماس في الأونة الأخيرة (التوقيع على المصالحة بخطوها العريضة في أيار الحالي) إلى توطيد المؤسسات الديمقراطية والحربيات المدنية وإعادة توجيه الطاقات نحو النضال من أجل التحرر وتغيير المصير.

وفق القانون الأساسي يتعين عقد اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني سنويًا وانتخاب اللجنة التنفيذية كل ثلاثة سنوات، وهذا كان يتم بشكل عام حتى أواخر الثمانينات، فقد كان الاجتماع الشرعي الأخير (أي المنعقد وفقاً للقانون الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية) ذاك الذي انعقد في الجزائر العاصمة في عام 1988 والذي أُعلن فيه قيام الدولة الفلسطينية. إن الشلل القسري المفروض على المجلس الوطني الفلسطيني ينتهك القانون الأساسي لمنظمة التحرير. وينبغي لأولئك الذين راهنوا على تحول السلطة الفلسطينية إلى دولة فلسطينية أن يتمتعوا فيما تم بالفعل ولا سيما تهميش منظمة التحرير، وتقويض وحدة الشعب الفلسطيني، وتواصل الاستعمار الاستيطاني للضفة الغربية وتهويد القدس، وفرض الحصار الخانق على قطاع غزة.

وبالنظر إلى التوافق على الخطوط العريضة بين فتح وحماس على إنهاء الانقسام داخل الحركة الوطنية، فإن الأمل معقود على إعمال الفكر لوضع استراتيجية وطنية لا تعلق آمالاً زائفة على الولايات المتحدة أو ترکن إلى مفاوضات عديمة الجدوى لا تقدم هدفاً واضحاً ولا تقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة.

إن الادفاع نحو إعلان دولة فلسطينية في شهر أيلول/سبتمبر القادم قد لا يكون سوى ملهاة أخرى وليس إلا. كما أن له خاطره، حيث تتمتع منظمة التحرير الفلسطينية في الوقت الحالي بصفة مراقب في الأمم المتحدة، وهي بذلك منظمة التحرير الوطني الوحيدة التي تحظى بهذه الصفة. ولكن ماذا سيحصل لمنظمة التحرير عندما تعرف الأمم المتحدة بدولةٍ فلسطينية، دولةٍ تحت الاحتلال لا تملك سيادةً على أراضيها أو حدودها أو مجالها الجوي ولا تملك السمات الضرورية لدولة ذات سيادة وتعرض حق العودة للخطر؟ وهذا بالضبط ما يسعى إليه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو: دولة ذات حدود مؤقتة.

ضمان الديمقراطية



ينبغي احترام الحقوق الديمقراطية للفلسطينيين، ومنها حق الانتخاب والترشح؛ والحق في حرية التعبير والرأي والتنظيم؛ والتجديد الدوري للقيادات السياسية والنقابية. إن إرساء الديمقراطية أمر مهم ولا سيما من أجل تفعيل وإعادة بناء التنظيم الجماهيري والاتحادات القطاعية والنقابات العمالية والمهنية. فإذا ما أريد لهذه المؤسسات أن تكون فعالةً بحق، فلا بد أن تحظى بمشاركة حقيقة من القواعد الشعبية بدلاً من أن تتلقى ببساطة إملاءات الأحزاب السياسية التي تفرض عليها نظام الحصص. وبخلاف ذلك، فإن الفلسطينيين سيخسرون الآلية الأقوى في الربط الأفقي بينهم، أي الروابط العابرة للحدود والأيديولوجيات والظروف الاجتماعية والاقتصادية.

في العام 1983 تعرضت منظمة التحرير إلى الانقسام السياسي، انعكس على اتحاداتها، كان منها الاتحاد العام لكتاب و الصحفيين الفلسطينيين. فكان أن تولى الاتحاد مهمة توحيد نفسه على أمل أن يسهل ذلك إعادة توحيد منظمة التحرير الفلسطينية. وكان كأن نجح في ذلك وعقد مؤتمر التوحيد في الجزائر العاصمة سنة 1987 وتلى ذلك بفترة قصيرة عقد اجتماعٍ توحيدٍ للمجلس الوطني الفلسطيني.

أسس شاملة وعلمانية

يجب على الفلسطينيين أن يضمنوا قيام الحركة الفلسطينية على أساس علمانية جامعة من أجل تحفيز الحوار، والمساءلة، والمعارضة البناءة.¹ وبوسع الثورات العربية أن تكون مصدر قوة للفلسطينيين في عملية بناء هذه الأسس. وهناك خطابات جديدة في أوساطحركات الإسلامية، حيث أخذ البعض، ومنهم أعضاء في حركة الإخوان المسلمين في مصر، يقبلون بفكرة قيام دولةٍ مدنية بدلاً من دولةٍ إسلامية. في حين يتحاور التونسيون حول صياغة دستورٍ علماني ومنح المرأة 50 في المئة من عدد المقاعد التمثيلية في المؤسسات الوطنية والأحزاب السياسية. وهذه هي المأطان حيث يمكن للفلسطينيين أن يستمدوا القوة من الثورات العربية.

مراجعة الميثاق الوطني

قد يتطلب تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني بأسره ضرورةً مراجعة الميثاق الوطني

الفلسطيني. فقد صيغ الميثاق في عقد السبعينات في زمنٍ وعالمٍ مختلفين كلياً ويحتاج إلى تجديد في اللغة والمفاهيم تتماشى مع التحولات التي دخلت على العالم وعلى المنطقة وعلى الوضع الفلسطيني منذ أو اخر الثمانينات.

وسوف يترتب على هذه المراجعة تجاوز اتفاقات أوسلو التي ساهمت في تجزئة الشعب الفلسطيني وتهميشه منظمة التحرير الفلسطينية، ووفرت غطاءً لسياسة إسرائيل الاستعمارية الاستيطانية. وهناك فلسطينيون كثُر يؤمنون بضرورة القيام بذلك، ومنهم زعماء سياسيون. وإذا ما أعيد بناء منظمة التحرير الفلسطينية، فينبعي أن يقع مقرها خارج فلسطين المحتلة، وأن تصبح السلطة الفلسطينية إدارَةً من إداراتها بحيث تتحصر أعمالُها في الوظائف "البلدية" (الصحة، والتعليم، والصرف الصحي، وما إلى ذلك). ولا ينبعي أن تتولى أي وظيفة سياسية. إن إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية تستلزم إعادة تعريف العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية وتوضيح علاقتها ومسؤولياتهما. وهذا ليس لأن السلطة الفلسطينية على اعتاب التحول إلى دولة – وهي ليست كذلك – ولكن من أجل تحرير الحركة الوطنية من ضغوط إسرائيل وقيودها واحتياطاتها ومن الانحياز السافر من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لإسرائيل.

قد يتخوف البعض من انقطاع المعونات ومن أن 160,000 موظف لدى السلطة الفلسطينية سيعانون وعائلاتهم من جراء ذلك. ولهذا السبب يحتاج الفلسطينيون إلى منظمة تحرير فلسطينية قوية ينضوي تحت مسؤوليتها موظفو السلطة الفلسطينية. غير أنه ليس من الممكن أن تصبح حقوق الشعب الفلسطيني الأساسية رهينةً لموظفي السلطة الفلسطينية. إن بوسع الدول العربية أن تعوض أي انقطاع في المعونات التي تتلقاها السلطة الفلسطينية من الغرب. أما إسرائيل، فلتتحمل أعباءاحتلالها، بدلاً من أن تحصل، كما تفعل الآن، على أرخص احتلال في التاريخ، على حد قول رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس.²

وخلاصة القول، لا بد من إعادة بناء الاتحادات الشعبية والنقابات العمالية والمهنية الفلسطينية من أجل إحياء الهياكل التي تعيد توحيد الجسم السياسي الفلسطيني، وتغرس جذوره في بيئة اجتماعية وثقافية سليمة، وتعيد بناء الحركة الوطنية. وهذه هي الأولوية وما سواها من قضايا فهو ثانوي.

بناء حركة وطنية جديدة أم إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية؟

يتردد تساؤل حول عملية بناء الحركة الوطنية: هل يتم هذا عبر إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير، أم عبر بناء حركة جديدة؟ نظريًا، كلا الخيارين قابل للنجاح طالما أنه يراعي الأسس والمبادئ الواردة أعلاه. غير أن الواقع مختلف. فائي محاولة لتأسيس حركة وطنية جديدة سيثير مخاوف سياسية فؤوية نظرًا للانقسام الجغرافي السياسي الذي أسفر عن قيام حكومة في غزة وأخرى في الضفة الغربية منذ 2007. وبعد اتفاق فتح وحماس على المضي قدماً لإنهاء الانقسام، يُؤمل أن تتقاشا وضع الحركة الوطنية ومسألة صياغة استراتيجية موحدة لمجابهة السياسة الإسرائيلية، بدلاً من استخدام أجهزتها الأمنية لقمع المواطنين الفلسطينيين.

وبالنظر إلى الاعتبارات السابقة، فإن أية دعوة إعادة بناء الحركة الوطنية تجاهل منظمة التحرير ستُفَاقِم حالة الاستقطاب الفلسطيني الحاد، وستقود إلى زيادة الارتهان إلى قوى خارجية لها أجنداتها الخاصة. ولذا ليس من الحكمة القفز عن هدف إعادة بناء منظمة التحرير رغم ما أصابها من جمود وعقب وتهميش وتقادم، وذلك لأسباب عده، لعل أبرزها ما يلي:

أولاً: هناك إجماع وطني على إعادة بناء منظمة التحرير بحيث تكون مؤسساتها مؤسسات وطنية جامعة، رغم أن ذلك بقي، حتى الآن، دون اتفاق تفصيلي على الجدول الزمني والآليات التنفيذ.

ثانياً: لمنظمة التحرير تراث نضالي وكفاحي ينبغي البناء عليه وليس التناحر له. ولذا فالمطلوب ليس تجاهل هذا التراث بل التعريف به وإحياؤه، وبخاصة أن نسبة عالية من الشباب الفلسطيني في الداخل والخارج لا تعرف عن هذا التاريخ إلا قليل القليل؛ فمعظمهم لم يعايش مرحلة نهوض المقاومة الفلسطينية في أواخر السبعينيات وفي السبعينيات في الشتات وداخل الخط الأخضر، ولا صورة لديهم عن صمودها في لبنان أمام الاحتياجات والاعتداءات الإسرائيلية، وبعضهم كان صغيراً أو غير مولود خلال الانتفاضة الأولى.

ثالثاً: يتتوفر اعتراف عربي ودولي واسع بمنظمة التحرير بوصفها "الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني"، ولن يكون من السهل بتاتاً الحصول على اعترافٍ مماثل لحركةٍ جديدة،

بل يصعب الحصول على اعترافٍ فلسطيني واسع بها.

رابعاً: كان للمنظمة وفضائلها دورٌ محوري في دعم وتشريع مهام الاتحادات القطاعية والنقابات العمالية والمهنية. وساهمت هذه بفعالية في توفير القاعدة الاجتماعية الشعبية العريضة للمنظمة مما مكّن من تعبئة وإشراك الفئات الشعبية والكافحة من الشعب الفلسطيني في النضال الوطني. كما ساهمت في تسييد الصلات التنظيمية والنضالية بين هذه التجمعات رغم البعد والانقطاع الجغرافي بينها. ومع تهميش مؤسسات منظمة التحرير، جرى تهميش هذه الاتحادات وتحويلها إلى هيكل بiroقراطية غير فاعلة وغير تمثيلية وبدون دور وطني مؤثر، وبالتالي باتت غير قادرة على الدفاع عن مصالح الشرائح الاجتماعية المفترض أن تمثلها.

الخلاصة

تفيد الرسالة الأبرز التي تبعثها الانقضاضات العربية للشعب الفلسطيني بأن السعي للتحرر الوطني والديمقراطية والعدالة الاجتماعية هو شأن متداخل ومتشارب. ولا بد أن تمثل الخطوة الأولى في إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية على أسس ديمقراطية جامعة تحفظ وحدة الشعب الفلسطيني. وفي معرض المفاضلة بين إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وبناء حركة وطنية جديدة، يبدو من الواضح بأن إعادة بناء منظمة التحرير هو السبيل الأكثر فعالية رغم حالة الاحتضار التي تمر بها المنظمة. إن عملية إرساء الديمقراطية الجارية حالياً في العالم العربي قيمةٌ بالغة وقوّةٌ بالنسبة للنضال الفلسطيني، وينبغي لقيادة الفلسطينية أن تدعم هذه العملية وأن تستوحى الإلهام منها.

إن على الفلسطينيين في سياق عملية إعادة بناء الحركة الوطنية أن يعيدوا ترتيب جدول الأعمال الوطني والاجتماعي، وأن ينخرطوا في العمل مع التجمعات الفلسطينية المختلفة. ولا بد لهم من تبني النضالات الاجتماعية والديمقراطية والوطنية التي تتناسب وظروف كل تجمع وخصوصياته، والاستلهام من قيم الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والحق في تقرير المصير.



1. تجدر الإشارة هنا إلى أن "علماني" و"إلحادي" مصطلحان غير متادفين، وفي هذه الحالة يكون مصطلح "مدني" أقل شحنًا واحتماً لمعاني أخرى.

2. اقتبسته لميس أندوني في <http://opinio/indepth/net.aljazeera.english/:http://n/2010/12/201012761934693578.html>

الشبكة شبكة السياسات الفلسطينية هي منظمة مستقلة وغير ربحية. توالف شبكة السياسات الفلسطينية بين محللين فلسطينيين متعددي التخصصات من شتى أصقاع العالم بهدف إنتاج تحليلات سياسية نقدية، ووضع تصورات جماعية لنموذج جديد لصنع السياسات لفلسطينيين حول العالم.

تسمح الشبكة بنشر موادها كافة وتع咪ها وتداولها بشرط نسبتها إلى "الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية". إن الأراء الفردية لأعضاء الشبكة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة ككل.